المسألة النقابية بالمغرب من الثلاثينات
حتى تأسيس الاتحاد المغربي للشغل (الجزء 2)

سعيا للإلمام بخصائص الحركة العمالية المغربية، ولفهم أسباب قصورها السياسي، تلقي جريدة المناضل-ة أضواء على تاريخها بإتاحة ما كُتب منه، قدر الإمكان. نشرع في نشر إسهام الأستاذ الجامعي أحمد بناني ضمن أطروحته الصادرة عام 1983 بعنوان: التشكيلة الاجتماعية المغربية من نهاية القرن التاسع عشر إلى «المسيرة الخضراء» 1975

• أحمد بناني جامعي مغربي، باحث في علم السياسة والأنثروبولوجيا.

ابن المهدي بناني القريب من محمد بن حسن الوزاني مؤسس حزب الشورى والاستقلال.
معارض شرس للنظام المغربي، ناضل فترة في صفوف الأممية الرابعة.
توفي في 20 أكتوبر 2016 في عمر 68 سنة في سويسرا.
=====
العنوان الرئيسي من وضع هيئة الجريدة

بقلم؛ أحمد بناني

كان القادة الوطنيون الذين أصدروا للتو وثيقة الاستقلال في كانون الثاني/يناير عام 1944 على وعي بهذا «التهديد» والتأثير الذي قد تخلفه أطر الاتحاد العام للنقابات الكونفدرالية بالمغرب، وهي شيوعية برمتها تقريباً، على جماهير العمال الذين ستكسبها إلى النقابة. أثناء مؤتمر عقد في باريس يوم 29 آذار/مارس 1955 (في «السكرتارية الاجتماعية لما وراء البحار»)، صاغ عبد الرحيم بوعبيد، المتخصص في القضايا النقابية داخل حزب الاستقلال، المشكلة التي كانت مطروحة عام 1946 على رفاقه وعليه بالذات:

«كقادة للحركة الوطنية، نطرح السؤال التالي: هل يجب أن نسمح للعمال المغاربة بالانخراط في نقابة الكونفدرالية العامة للشغل، والدفاع داخلها إلى حد ما عن مصالحهم الأكثر حيوية وأجورهم وتحسين الظروف الاجتماعية؟ طبعاً كان الخطر هائلاً: كان متمثلاً فيما تخلفه الكونفدرالية العامة للشغل من تأثير وما تقدمه من تكوين... اتخذنا موقفًا سلبيًا: أطلقنا شعار عدم الانضمام إلى الكونفدرالية العامة للشغل على جميع العمال.» ، يواصل بوعبيد: «لكن ، في عام 1948، وجدنا أن هذا الموقف السلبي كان فاشلاً تمامًا، وكان المناضلون الذين اتبعوا نصائحنا مستائين... قررنا والحالة هذه الانضمام إلى الكونفدرالية العامة للشغل بشكل جماهيري ومباشرة الكفاح داخلها.» [12]

كانت البورجوازية المغربية، في اللحظة التي كانت تأمل فيها نزع زمام الأمور سياسياً من سلطة الاستعمار، تخرج من التناقض فيما يتعلق بالكونفدرالية العامة للشغل، لأنها لم تكن تملك أي هدف مغاير سوى إنشاء نقابة مغربية مستقلة قد تتحكم بها أو بالأقل قد تندمج في استراتيجيتها الشاملة.

علاوة على ذلك، فإن التكتيك الذي اعتمده حزب الاستقلال أتى ثماره بشكل جيد للغاية: كان الدخول إلى الاتحاد العام للنقابات الكونفدرالية بالمغرب فعالاً لدرجة أنه بعد ثلاثة أشهر، وعلى الرغم من جهود الإدارة الاستعمارية لمنع الوطنيين من التحكم بالحركة العمالية، أصبحت هذه الأخيرة تحت سيطرة حزب الاستقلال – إلا في خريبكة التي شهدت، في ربيع عام 1948، إضرابات كانت لا تزال نتيجة جهود الشيوعيين. لم يكن استيلاء أصدقاء علال الفاسي على الجهاز النقابي محدودا، لأن عدد النقابيين المغاربة كان يقدر آنذاك بحوالي 80000 عضو: في حزيران/يونيو عام 1948، برز حدث دال: غادر الطيب بن بوعزة، أحد قادة العمال الرئيسيين، الحزب الشيوعي لينضم إلى حزب الاستقلال، وبذلك رجح الكفة لصالحه.

في عام 1949، قدم السلطان محمد بن يوسف دعمه إلى حزب الاستقلال لجهوده المبذولة في صفوف الطبقة العاملة. وهكذا كانت الحركة الوطنية «البرجوازية» تحقق نجاحاً في الاستيلاء على الحركة النقابية. كان رد الفعل الفرنسي، الذي كانت تكتيكاته واضحة منذ سنوات عديدة، مستمراً في معارضة إنشاء مركزية «مستقلة»، خوفًا من أن تصبح هذه الأخيرة الجناح العمالي لحزب الاستقلال، أو أن يقوم هذا الأخير بتجنيد قوات صدامية كانت الحركة الوطنية ما زالت تفتقر إليها.

في عامي 1946 و1950، قدم المقيم العام مشاريع للسلطان تنص على تقاسم الأوربيين القيادة والتأطير النقابيين على قدم المساواة، إلا في نقابات المقاولات، وفصل النزاعات في المحاكم الفرنسية. لكن السلطان، بضغط من حزب الاستقلال، كان يرفض بشكل منهجي أي عبارة تنص على ارتباط الفرنسيين تلقائياً بقيادة النقابات –كان لا يزال يرى في ذلك تطبيقاً لمبدأ السيادة المشتركة الذي كان يصارع ضدها آنذاك. مع ذلك، أدت المفاوضات إلى نتيجة إيجابية: في حزيران/يونيو عام 1950، تم إلغاء ظهير عام 1938 السابق الذي كان يمنع المغاربة من ممارسة أي نشاط نقابي.

لكن في 8 كانون الأول/ديسمبر عام 1952، بمناسبة تظاهرة احتجاجية عمالية ضد اغتيال زعيم النقابات العمالية التونسية فرحات حشاد، حاصرت عناصر البوليس «دار النقابات» وشنت فورا قمعا دمويا ما خلف بوجه خاص خمس حالات وفاة أوروبية ومائة على الجانب المغربي (أحياء كريان سنطرال في الدار البيضاء). كان القمع من عمل الإقامة العامة. طال عبر الحزبين السياسيين المحظورين – حزب الاستقلال والحزب الشيوعي- جميع قادة النقابات: تعرض المغاربة للسجن، والفرنسيون للطرد. كانت الإمبريالية الفرنسية في المغرب أرادت إثبات أن مؤامرة كان يجري إعدادها بين الوطنيين والشيوعيين وأن الكونفدرالية العامة للشغل أداتهما.

لكن من مفارقة الأمور، أن هذا الادعاء كان يبدو خاطئاً، إذ لم يكن إعداد اندماج داخل نقابة والكونفدرالية العامة للشغل جارياً بين الاستقلاليين والشيوعيين بل كانت بينهما قطيعة. وكشف بوعبيد أثناء المؤتمر الذي

التتمة ص 11

المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية (Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 27 مايو 2024

آفاق بناء معارضة عمالية

• ملاحظات واستنتاجات بصدد فاتح مايو 2024

تقرأ-ون في هذا الملف

• المسألة النقابية بالمغرب من الثلاثينات حتى تأسيس الاتحاد المغربي للشغل (الجزء 2)

• الغلاء الوجه الحقيقي لـ «الدولة الاجتماعية»

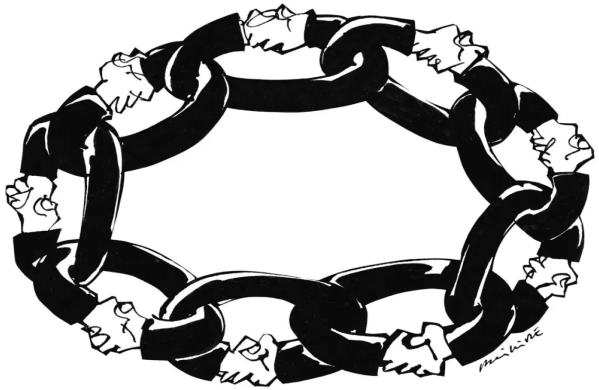

• مقابلة مع المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابيه Ilan 2023/12/8 Pappé : «إننا نواجه أيديولوجية يهودية عنصرية تعتقد أن لديها رخصة أخلاقية للقتل»

• واقع البطالة بالمغرب؛ على ضوء المذكرات الأخيرة للمندوبية السامية للتخطيط

• تدخل الدولة لمواجهة البطالة: جعجعة بلا طحين، فما الغاية منه؟

• النظام الإيراني الرجعي ليس حليفا لفلسطين

عام من الحرب العبثية والعنف الشديد ضد السكان في السودان

آفاق بناء معارضة عمالية

افتتاحية جريدة المناضل-ة

جرى شَغلُ الساحة الإعلامية السياسية مؤخرا بما سُمي «حصيلة نصف ولاية الحكومة»، بتسليط الأضواء على عرض رئيس حكومة الواجهة لما يعتبره نجاحا لحكومته. ومن جانبها تصدت «المعارضة»، بجناحيها الليبرالي والإسلامي، بقصد تفنيد مزاعمه، والمزايدة الكلامية السخيفة عليه. مزايدة سخيفة لأن تلك المعارضة داخل المؤسسات أدت بجناحيها نفس الدور في حكومة الواجهة لتمرير السياسات البرجوازية (النيوليبرالية) ذاتها التي يواصل أخنوش تأمين غطاء لتنفيذها. الكل يقوم بالدور المسنود له في الآلية السياسية التي صنعها الاستبداد، وطوَّرها طيلة عقود لتسيير البلد سياسيا بما يضمن مصلحة الرأسمالين الإمبريالي والمحلي. فمنذ ما سمي «حكومة اليوسفي» و«حكومة عباس الفاسي»، مرورا بـ «حكومة بنكيران»، وصولا إلى «حكومة أخنوش»، يضع مهندسو النظام، في حكومة الظل، وبتعاون مع البنك العالمي ونظائره من المؤسسات الإمبريالية الباسطة سيطرتها على المغرب، سياسات لإنماء مصالح البرجوازية المحلية وحليفها الرأسمال الإمبريالي، وتأمين «سلم اجتماعي» كشرط لذلك الإنماء. طيلة عقود اشتغال هذه الآلية بنجاح، منذ انطلاق «المسلسل الديمقراطي» في منتصف سبعينيات القرن الماضي، جرى صنع «أغلبيات و»معارضات»، و«تناوبات»، مع رسم حدود اللعبة، وباستعمال عصا الردع بوجه من سولت له نفسه سعيا ما إلى «توسيع الهامش الديمقراطي».

تضمن هذه الآلية السياسية تحقيق غايتين: تمويه الاستبداد، وجعل حكومة الواجهة درعا يقي النظام من غضب ضحاياه. هذا أولا، وثانيا إشراك قوى سياسية برجوازية من موقع ثانوي جدا في تسيير البلد لتجسيد تحالف معها.

ويعود نجاح هذه الآلية إلى عاملين: أولهما التقاء النظام و»معارضته» على أرضية الدفاع عن نظام اقتصادي واجتماعي قائم على استغلال الطبقة العاملة. فأقصى ما سعت إليه المعارضة التاريخية، المتحدرة من الحركة الوطنية البرجوازية (المسماة في أوج وحدتها «الكتلة الديمقراطية»)، كان تلطيفَ شراسة الهجمات البرجوازية على الطبقة العاملة وعامة المقهورين، بإضفاء صبغة اجتماعية عليها، خشية انفجار الوضع وانفلاته، واتقاء لانبثاق قوة سياسية جذرية معبرة عن مصالح ضحايا النظام الاقتصادي والاستبداد السياسي. هذا مع سعي إلى إشراك في السلطة يتيح إنماء مصلحة أقسام البرجوازية غير المقربة من مركز القرار الفعلي.

ويتمثل ثاني عوامل نجاح آلية التدبير السياسي، المتوجة بحكومة واجهة، في خلو الساحة السياسية التاريخي من قوة سياسية معبرة عن مصلحة الطبقة العاملة، المؤهلة، بحكم مقدرتها الكفاحية الناجمة عن مكانتها في البنية الطبقية، لأن تقود كافة ضحايا الرأسمالية والاستبداد. فقد كانت كل أشكال التدخل السياسي من قبل الشغيلة وعامة المقهورين تتخذ شكلين لا يجسدان وعيا طبقيا مكتملا و/أو مستقلا: أولهما عفوية عمياء بلا أفق سياسي، تمثلت في تفجرات للغضب في الشارع جرى إغراقها في الدماء، وفي فعل سياسي من موقع التابع لقوة سياسية غير عمالية. فمنذ ميلاد حركة عمالية بالمغرب ظلت تحت وصاية قوى برجوازية أو في تبعية لها، معظمها في حدود قوة نقابية يجري توجيهها لخدمة أهداف مناقضة لمصلحة الشغيلة الطبقية. وفضلا عن هذا لم تبلغ قط حركة نضال كادحي القرى وكفاحاته، ومجمل الحراكات الشعبية متعددة الطبقات، المنطلقة في منتصف تسعينات القرن الماضي، مستوى الحركة السياسية الواعية، بتخطي حَدَّيْ المطالب الاجتماعية والتعبير عن التضايق من الاستبداد. وقد تجلى هذا بأنصع صورة في حراك الريف/ جرادة المجيد، وكذا قبله، بنحو لا يقل جلاء، في حراك 20 فبراير السياسي، الذي ظل إصلاحي الأفق، واهما بسقوط قيادته بأيدي قوى سياسية ليبرالية ملكية وأخرى برجوازية دينية رجعية.

وقد خلفت مجريات الحياة السياسية، ومنها مرور «معارضات» من حكومة الواجهة، وديناميات النضال العمالي والشعبي، في العقدين الأخيرين، وضعًا حابلا بإمكانات واعدة بتجاوز التحكم في الوضع بالآلية السياسية المألوفة.

فقد تآكل كليا الرصيدُ السياسي للمعارضة التاريخية، التي هيمنت عقودا من الزمن، بعد اتضاح حقيقة مهزلة «التناوب التوافقي»، وكذلك كان مصير رصيد قسم من»المعارضة» الإسلامية، التي نهضت وتقوت بنحو موازٍ لانحدار عامة اليسار، وذلك بعد استعمالها في حكومة الواجهة لتطبيق أشرس السياسات النيوليبرالية.

وعلى صعيد نضال الشغيلة، تراجعت سطوة البيروقراطية النقابية، بعد إيغالها العميق في سياسة التعاون مع العدو الطبقي المسماة «شراكة اجتماعية». وقد تجلى انفكاك قسم من الشغيلة من سطوة البيروقراطيات النقابية في حراك ثلاثة أشهر بالتعليم في تعارض صريح مع خط التعاون مع الدولة البرجوازية. ومن المرجح أن يمتد ذلك الانفكاك إلى أقسام أخرى من الشغيلة المنظمة بفعل ما أبدته القيادات النقابية من استعداد لتمهيد طريق هجمات برجوازية تستهدف مصالح نوعية للشغيلة: حق الإضراب، ومكاسب التقاعد وعلاقة الشغل المهددة بفرط الهشاشة.

ومن نافل القول إن هذا الإمكان التاريخي، الذي يتيحه ما لحق الاعتبار السياسي لجناحي المعارضة البرجوازية من تدهور، وبداية تجلي توق الشغيلة إلى التحرر من نهج البيروقراطية النقابية، يظل مجرد إمكان متطلّبا تدخل قوة تنتقل به من الوجود بالقوة إلى وجود بالفعل. هذه القوة يمثلها مناضلو الطبقة العاملة ومناضلاته الواعون-ات لمصلحتها التاريخية، المستخلصون-ات دروس تجربتها المحلية التاريخية، المسترشدون-ات بعبر كفاحاتها، الظافرة منها والمنتكسة، على صعيد عالمي. ومهما بدت هذه القوة هامشية قليلة التأثير، تستمد فعاليتها مما راكمت من خبرات واستوعب من عبر عقود من الكفاحات، وشأنها شأن الشرارة التي أحرقت سهلا. وهذا بذاته أحد أكبر دروس تجربة طبقتنا التاريخية، عبر الزمان والمكان.

بات الواقع ينطق بإمكانات تجديد وإنماء مقدرة الكفاح لدى الشغيلة، كميّا بتوسيع تنظيمها المتحرر من أغلال البيروقراطية، ونوعيا بارتقاء الوعي السياسي بعد أن كشفت التجربة أمام أنظار الملايين حقيقة جناحي المعارضة البرجوازية: الليبرالي والإسلامي. بهذا النحو تنفتح أمام الخميرة الثورية آفاق واعدة غير مسبوقة نحو بناء معارضة عمالية.

الإنصات لنبض ما يعتمل داخل الطبقة، وعامة الكادحين، والتفاعل الحفاز مع النضالات اليومية، بتنوير طلائع النضال بالحاجة إلى التنظيم الذاتي، والتنظيمات الدائمة، العمالية والشعبية، والأداة الحزبية المستقلة، هذا دور تلك الخميرة الثورية الآن وهنا.

تتمة ص 12: المسألة النقابية بالمغرب من الثلاثينات حتى تأسيس الاتحاد المغربي للشغل (الجزء 2)

بقلم؛ أحمد بناني

أشرنا إليه من قبل عن أن وثيقة تثبت استعداد النقابيين الوطنيين لعقد مؤتمر تأسيسي قد يعلنون خلاله انفصالهم عن نقابة الكونفدرالية العامة للشغل و«الفيدرالية النقابية العمالية» الخاضعة للماركسيين، إنما ظهرت في أرشيف المحكمة العسكرية ومحت أطروحة مؤامرة الحزب الشيوعي وحزب الاستقلال.

ولحظة خروجهم من السجن عام 1954، كان المحجوب بن الصديق والطيب بوعزة ورفاقهما قطعوا بالفعل مع نقابة الكونفدرالية العامة للشغل. لا يمثل هذا أساساً إنكاراً تمليه اعتبارات ايديولوجية حصراً. إنه قطيعة موضوعية كان النضال الوطني يمليها. لأنهم ذاتياً كانوا ناضلوا أكثر من عشر سنوات في نقابة الكونفدرالية العامة للشغل، ودرسوا فيها الديالكتيك الماركسي والفعل العمالي جنبًا إلى جنب مع أشخاص مثل لويس بورافيل وأنطوان مازيلا، وتعلموا فيها كيفية تنظيم اجتماع و«تشكيل» قاعة وصياغة مطلب وتقديم وبدء إضراب وخاصة كيفية إنهائه، لذا يجب الحديث بالأحرى عن استمرارية.

مع ذلك، تجاه الخارج، ولإظهار أنهم كانوا يستكملون انفصالهم عن الكونفدرالية العامة للشغل والفيدرالية النقابية العمالية، لجأ القادة المغاربة الشباب إلى نقابة «القوة العمالية»Force ouvriere والكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة -الحركة النقابية المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية. وبينما حضر بن الصديق مؤتمر نقابة القوة العمالية في باريس في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1954، والتقى ثمة بوفد الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة، وحصل هناك على وعد بإرسال لجنة تحقيق إلى المغرب -والتي ستأتي في آذار/مارس عام -1955 وشكل الطيب بن بوعزة، في كانون الثاني/يناير عام 1955، بالدار البيضاء، «لجنة دراسات لتطوير العمل النقابي الحر في المغرب».

في 20 آذار/مارس عام 1955، التقى حوالي 50 مندوباً عملياً سراً في 19 شارع بوشنتوف، بالدار البيضاء، وعقدوا مؤتمراً وقرروا بالإجماع إنشاء نقابة «الاتحاد المغربي للشغل». [13]

تبرز جميع الوثائق تقريبًا الطابع السياسي السائد – كان الهدف هو الاستقلال-.

في نيسان/أبريل عام 1955، حظي بن الصديق باستقبال في باريس، بوزارة الشؤون المغربية والتونسية، وأعلن للصحافة أن «الحركة النقابية المغربية قائمة في الواقع بإرادة العمال: لا يمكن للنصوص إلا الاقرار بها».

في نيسان/أبريل، أعلن مؤتمر الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة قبول نقابة الاتحاد المغربي للشغل رسمياً، وبالحاح من المندوبين المغاربة، ودعم من أحمد بن صالح، الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل آنذاك، جرى رفض اقتراح نقابة «القوة العمالية» الذي يدين الإرهاب. حتى لو أن الاتحاد المغربي للشغل، على غرار برجوازية حزب الاستقلال، كان يسعى إلى الحصول على وضع قانوني، فإن قادته لا يحاولون الادعاء بأنهم عماليون إصلاحيون سلميون. إنهم يخوضون صراعا لا هوادة فيه ضد سلطة الحماية -التي تقترب نهايتها –وضد الكونفدرالية العامة للشغل التي لم تعترف بتمكين العمال المغاربة، وتتهمهم بالانتقال إلى «المعسكر الأمريكي» الذي تنتمي إليه الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة -. على هذا المستوى، وأثناء عدة أشهر، سيحاول قادة الكونفدرالية العامة للشغل التصدي للاتحاد المغربي للشغل، وخاصة تجاوزه على مستوى الدينامية الوطنية. وضعت الكونفدرالية العامة للشغل في صدارة المشهد القائد المغربي الحداوي المنافس القديم لابن الصديق. بعد تشكيل الاتحاد المغربي للشغل، أطلق نقابيو الكونفدرالية العامة للشغل في 30 آذار/مارس شعار تنظيم إضراب لجعل هكذا ذكرى توقيع معاهدة الحماية يوم حداد وطني. ولأن الاتحاد المغربي للشغل يرفض المشاركة فيه، ستتهمه المنشورات والملصقات بعمله لصالح الإقامة. وفي فاتح أيار/مايو، فوجئ الحداوي الذي تكون في المدرسة الستالينية، بأن الكونفدرالية العامة للشغل لا تطالب إلا بـ»السيادة المغربية» و«حق المغرب في تقرير مصيره»–وهما تعبيران يرفضهما الاتحاد المغربي للشغل الذي يقدم صيغة الحركة الوطنية: «عودة السلطان والاستقلال قبل طرح أي حل». عندما صدر ظهير أيلول/سبتمبر عام 1955 والذي يمنح حق التنظيم النقابي للمغاربة دون قيد أو شرط، لم يكن ذلك أقل نجاحات الاتحاد المغربي للشغل الذي يضم بالفعل ما يناهز 40000 عضو. بعد استخلاص دروس ثمانية أشهر من الهزائم، توارت الكونفدرالية العامة للشغل في كانون الثاني/ديسمبر 1955، دون التمكن من دمج اتحاداتها المحلية في الاتحاد المغربي للشغل كمجموعات قائمة.

أخيرًا، كان أول مؤتمر للاتحاد المغربي للشغل في كانون الأول/ديسمبر عام 1955 -في نفس الفترة الذي عقد فيها مؤتمر حزب الاستقلال- يشكل انتصاراً: يتحدث المكتب عن مئات الآلاف من الأعضاء.

تجدر الإشارة إلى أن ما جرى التعبير عنه من رغبات في نهاية النقاشات تظل بوجه خاص سياسية وتتعلق بوضع المغرب والممارسة الفعلية لسيادته، وليس بالمشاكل المهنية والاجتماعية (تتماشى الاستراتيجية والحالة هذه مع الخط السياسي لحزب الاستقلال: استخدام الحركة الجماهيرية لضمان ركائز للبرجوازية.) سنعود في الفصل الرابع عشر إلى تطور العلاقة بين حزب الاستقلال ونقابة الاتحاد المغربي للشغل التي ستنتجه منذ عام 1958 نحو القطيعة.

دعونا الآن ننتقل إلى مسألة الحركة الشيوعية في المغرب التي، وإن لم تكتس أهمية كبيرة، فأنها تلقي ضوءا مثيرًا للاهتمام على مستويات كثيرة، ليس أقلها مستوى فشل حركة ثورية في المغرب.

****

إحالات جزء 2

[12] لاقى الملف المطلبي للاتحاد العام للنقابات الكونفدرالية بالمغرب نجاحًا كبيرًا: على سبيل المثال، حصلت النقابة على الزيادات التالية في الأجور: نسبة ٪45. في عام 1945–نسبة ٪25 في عام 1946–نسبة ٪10 في عام 1947.

بالإضافة إلى ذلك، كانت تضم نقابة الكونفدرالية العامة للشغل في عام 1945: 25000 عضوا، وفي عام 1946: 50000 عضو، في عام 1948: 100000 عضو بينهم 60000 مغربي، ما يفسر حقيقة أن الميول الوطنية لمقاطعتها كانت، على نحو ما، قتلت في مهدها.

[13] انظر الملحق: الوثيقة الأولى «نشأة نقابة عمالية مغربية».

تتمة الصفحة 09:مقابلة مع المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابيه Ilan Pappé 2023/12/8 : «إننا نواجه أيديولوجية يهودية عنصرية تعتقد أن لديها رخصة أخلاقية للقتل»

أيديولوجي خطير جدا. قبل السابع من أكتوبر، كان المجتمع الإسرائيلي فعلا في صراع مفتوح بين الصهيونية العلمانية والصهيونية الدينية. ستطفو هذه المواجهة إلى السطح وتُظهر أن الشيء الوحيد الذي يجمع الإسرائيليين هو رفض الفلسطينيين. بالنسبة للصهيونية، هذه هي بداية النهاية: عملية تستغرق عشرين أو ثلاثين عامًا من الناحية التاريخية. سيحدث ذلك لأنها أيديولوجية استعمارية في عالم يتطور الآن في اتجاه مختلف. لو كانت الصهيونية قد ظهرت قبل قرنين أو ثلاثة قرون، لكانت قد حققت على الأرجح هدف القضاء على السكان الأصليين، كما حدث في أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية. لكنها ظهرت في فترة كان العالم قد رفض بالفعل مفهوم الاستعمار، وحيث كان الفلسطينيون قد طوروا بالفعل هويتهم الوطنية.

ChiaraCruciati: كيف تفسر التحول إلى اليمين في المجتمع الإسرائيلي بعد اغتيال رابين Rabin والنزعة السلمية التي حركت قطاعًا كبيرًا من السكان؟

ألان بابيه: أن تكون صهيونيًا ليبراليًا طالما شكّل مشكلا. عليك أن تكذب على نفسك طوال الوقت، لأنك لا تستطيع أن تكون اشتراكيًا ومستعمرًا في نفس الوقت. اكتفى المجتمع وأدرك أن عليه الاختيار بين أن يكون ديمقراطيًا ويهوديًا. فاختار الطبيعة اليهودية. قرر أن الأولوية هي إقامة دولة عنصرية، بدلًا من تقاسمها مع الفلسطينيين. كان ذلك أمرا لا مفر منه، هو نتيجة منطقية للمشروع الصهيوني. تعتبر إسرائيل اليوم أكثر أصالة من إسرائيل التسعينيات.

«أن تكون صهيونيًا ليبراليًا يعني أن تكذب على نفسك طوال الوقت؛ لا يمكنك أن تكون اشتراكيًا ومستعمرًا في نفس الوقت».

ChiaraCruciati: كان السابع من أكتوبر انفصالا صادما للمجتمع الإسرائيلي. كانت القضية الفلسطينية قد هبطت إلى المرتبة الثانية، يقول نتنياهو في كثير من الأحيان «مدبرة». هل يمكن أن يؤدي هذه الاضطراب إلى وعي جديد بالحاجة إلى حل سياسي؟

ألان بابيه: سيستغرق هذا الأمر وقتا. سيتسم المستقبل القريب بالكراهية والرغبة في الانتقام. سيكون من الصعب الحديث عن حل الدولتين أو حل الدولة الواحدة. رغم ذلك، على المدى الطويل، من الممكن أن تدرك إسرائيل أن الفلسطينيين لن يذهبوا إلى أي مكان وأنهم لن يهدأوا مهما فعلت تل أبيب. يعتمد هذا كثيرا على أوروبا والولايات المتحدة: إذا استمروا في عدم ممارسة الضغط، سيكون من الصعب إسماع المزيد من الأصوات المنطقية في إسرائيل. لا يكفي المجتمع المدني، نحن بحاجة إلى تغيير القادة السياسيين. تستغرق مثل هذه السيرورات وقتًا، لكن من الممكن أن يأتي شيء إيجابي من هذه المأساة الرهيبة. سيعتمد ذلك أيضًا على الفلسطينيين وعلى قدرتهم على التوحد وعلى إمكانية إعادة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية. هناك طبعا اختلافات بينهم: أولئك الذين يعيشون في الضفة الغربية يريدون إنهاء الاحتلال والقمع، وهم لا يؤيدون إقامة دولة. ومن جهة أخرى، أولئك الذين يعيشون داخل إسرائيل يؤيدون ذلك، مثل اللاجئين في الشتات الذين تعني لهم الدولة إمكانية أن يعودوا.

ChiaraCruciati: أثارت الحملة الشديدة للغاية ضد غزة والرغبة المعلنة في طرد الفلسطينيين غضباً شعبياً عارماً في جميع أنحاء العالم وفي دول الجنوب العالمي، في تناقض صارخ مع مواقف الدول الغربية. هل نشهد نقلة نوعية عالمية يكون لها آثار على المدى المتوسط والطويل؟

ألان بابيه: إننا نشهد عملية عولمة لفلسطين: فلسطين عالمية مكونة من المجتمع المدني والمواطنين والحركات المتنوعة مثل حركات السكان الأصليين وحياة السود مهمةوالحركات النسوية: بعبارات أخرى، كل الحركات المناهضة للاستعمار، التي قد لا تعرف الكثير عن القضية الفلسطينية، لكنها تعرف معنى الاضطهاد. يجب أن تكون فلسطين العالمية هذه قادرة على مواجهة إسرائيل العالمية، المكونة من الحكومات الغربية والصناعة العسكرية. كيف ذلك؟ من خلال ربط النضالات ضد الظلم في جميع أنحاء العالم في شبكة واحدة. هنا في إيطاليا، هذا يعني النضال ضد العنصرية.

ملاحظات واستنتاجات بصدد فاتح مايو 2024

بقلم: م.ب

أبرزت مسيرات فاتح مايو 2024 استمرار تراجع القوة التنظيمية للحركة النقابية المغربية. ثمة طبعا خلف هذا التقهقر المطرد تأثير عقدين من تعميم هشاشة التشغيل بالقطاع الخاص، متمثلا في استحالة انبثاق تنظيم نقابي في العديد من قطاعات العمل التي باتت عقود العمل محدودة المدة هي القاعدة السائدة فيها. فسيف عدم تجديد عقود العمل المحدودة، ومصير البطالة المحدق والمحتوم، يدفع الشغيلة إلى الحيطة من التعبير عن أي توق إلى تحسين أوضاع الاستغلال المفرط المفروضة عليهم. بهذا تكون البرجوازية قد نالت بقوة من مقدرة الطبقة العاملة على الدفاع عن نفسها، ومن ثمة تأمين معدلات الربح المرتفعة. ولا بد هنا من التذكير بدور القيادات البيروقراطية في تمرير مقتضيات مدونة الشغل المكرسة لهشاشة التشغيل، لا سيما مقاولات التشغيل المؤقت، وكذا التحذير من عزم البيروقراطيات على مجاراة البرجوازية ودولتها في مسعى إضفاء مزيد من الهشاشة على علاقة الشغل بتعديل مدونة الشغل التي جرى تأكيد العزم عليه في اتفاق الخيانة الموقع يوم 29 ابريل 2024.

وفضلا عن هذا العامل الهيكلي، يغيب عن فاتح مايو عدد هائل من شغيلة المناطق الصناعية والضيعات الفلاحية. إذ يتواصل إضعاف التنظيم النقابي في القطاع الخاص بالتنكيل بالنقابيين والنقابيات وطردهم، أي وأد أجنة التنظيم بإعطاء المثال لكل من يخطر على باله تأسيس نقابة. وقد مثلت حالة مقاولة «حليب الجودة» مثالا صارخا، من جهة على شراسة رأس المال بوجه تنظيم الشغيلة، حيث تم استئصال النقابة في هذه المقاولة في السنوات الأخيرة في أربعة مواقع: تارودانت، الجديدة، مراكش، الرباط. وهي من جهة أخرى مثال على تخلف الأجهزة النقابية عن واجب الدفاع عن الحق النقابي بالامتناع عن وضع إرجاع المطرودين لأسباب نقابية إلى عملهم شرطا لا بد منه لأي تفاوض مع أرباب العمل ودولتهم، وتعبئة القوى العمالية بمنهجية وحدوية تتخطى الحواجز المختلقة بين مختلف المركزيات دفاعا عن الحق في الوجود.

وثاني ما أوضحته مسيرات فاتح مايو 2024، تراجع مشاركة القطاعات ذات حد أدنى من التنظيم، أي قطاعات الدولة، وبصفة خاصة الوظيفة العمومية. ولا شك أن سياسة البيروقراطية النقابية المتعاونة مع الدولة قد نفرت قسما كبيرا من هؤلاء الشغيلة من كل نقابة، وجعلتها تبتكر تنسيقيات لأغراض آنية وفئوية، مثلما شهد قطاع التعليم بعد الخيانة الكبرى، خيانة تواطؤ قيادات فيما سماه الشغيلة نظام المآسي. وبهذا النحو باتت قوة الشغيلة تعبر عن نفسها خارج النقابات، ما أدى إلى المفارقة الكبيرة المتمثلة في حجم تاريخي غير مسبوق للمسيرات التي تخللت حراك التعليم طيلة ثلاثة، وشبه خلو مسيرات فاتح مايو من شغيلة التعليم. وجلي أن المفارقة هذه تجد تفسيرها في الطابع المطلبي الابتدائي لحراك التعليم (الذي تجلى أيضا بنحو مؤلم في غض الحراك الطرف عما يجري في غزة من إبادة لشعب فلسطين...) يعزى غياب شغيلة التعليم عن فاتح مايو بكثافة متناسبة مع القوة التي أبدوها في الحراك إلى مآل التنسيقيات الثلاث التي باتت قوقعات فارغة بعد أن انفضت أشكال التنظيم التحتية بعد تفكك الحراك.

فالتنسيقيات لم تبلغ مستوى من التنظيم في القاعدة (جموع عامة منتظمة، وهياكل منتخبة ومسيرة ديمقراطيا، ومفعمة بحياة داخلية نشيطة قوامها المشاركة الكثيفة للشغيلة، رجالا ونساء...). لا غرابة في مستوى ابتدائية وعي شغيلة حراك التعليم، فهم أجراء/ات فتكت بعقولهم الأيديولوجيا البرجوازية السائدة، اي استبطان واقع الحال الاجتماعي (نظام الاستغلال الرأسمالي) واعتباره هو الوضع العادي، وان لا بديل عنه، لكن موقعهم جعلهم هدفا لهجوم أدى الى دفاع تلقائي عن الذات في سياق خيانة قيادات القطاع.وعي مطلبي في مستوى دون نقابي، لا يدرك حتى ضرورة الاحتجاج يوم فاتح مايو، اليوم العمالي العالمي. ويمثل تبخر التنسيقية الموحدة أبرز معبر عن طبيعة هذا النوع من الشغيلة، الرافض للنقابات متراجعا إلى ما دونها. هذا ما يضع على كاهلنا، نحن النقابيون والنقابيات، مهمة الإقناع بضرورة التنظيم الدائم (النقابة) وكيف أن التنسيقية لا تغني عنه، إقناع ينطلق من الحاجات المباشرة لإبراز فوائد النقابة وأدوارها، وشرح أسباب انحراف القيادات عن تلك الأدوار.

الخلاصة وجوب الاهتمام بقسم الشغيلة الذي صنع الحراك، وصنعه الحراك، دون انتماء نقابي، مهمة مركزية في مجال البناء النقابي، مع تأكيد على وجوب إرساء هذا البناء على أسس الكفاحية والديمقراطية، من جهة، وضرورة الرقي باهتمامات هؤلاء الشغيلة من الشأن المهني الآني المباشر الى قضايا البلد الكبرى ومسألة البديل المجتمعي الإجمالي عن واقع الاستغلال والقهر القائم.

ثالثا: يبدو ان مشاكل مختمرة منذ عقود بدأت تلقي تبعاتها على مسيرات فاتح مايو، فقد لوحظ انكماش كبير في مشاركة شغيلة وكالات توزيع الماء والكهرباء في مسيرات فاتح مايو بمدن عديدة، بعد ان كانوا فيها من القطاعات الوازنة بشريا. إذ ثمة حالة سخط على الجهاز النقابي بالقطاع بعد ما جرى لخدمات صناديق اجتماعية [صندوق المشاريع الاجتماعية والصندوق التعاضدي للضمان الاجتماعي والصندوق التعاضدي التكميلي والعمل الاجتماعي]، لا سيما سحب وزارة الداخلية التسيير المالي والإداري من «النقابيين» الذي بسطوا عليه أيديهم عقودا من الزمن.هذا كله وسط أجواء ما يروج من تصرف النائب الأول للأمين العام للاتحاد المغربي للشغل، في مالية الصناديق وفق أهوائه ولأغراض اغتنائه واغتناء أقاربه وأتباعه وحتى جهات «نقابية» أخرى. لقد شهد تاريخ الحركة العمالية حالات كثيرة من تورط نقابيين في نهب صناديق اجتماعية، منها حتى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتعاضديات (تعاضدية التعليم والتعاضدية العامة...)، وانفجرت فضائح عديدة تلطخ مصداقية النقابة. فبات شائعا لدى الشغيلة وعامة الشعب أن النقابيين في الفوق لصوص، وان كل الكلام عن النضال والتضامن إنما يخدع به المغفلون. ومن ثمة النفور الواسع من التنظيم النقابي. ولا ينضم الشغيلة الا تحت ضغط القهر والاستغلال، وبفكرة الاحتماء بالمنظمة النقابية حتى إن كان قادتها مجرد لصوص. ولا شك ان ما يدمر مصداقية النقابية هو الصمت الذي يلزمه الجميع، حتى اليسار، وعدم انبثاق خط معارض للقيادات سواء على صعيد ظواهر الفساد او فيما يخص الخط العام لتسيير النقابة ولنضالها.

خلاصة القول إن عوامل موضوعية، تهم طبيعة علاقة الشغل، وأخرى ذاتية تتعلق بأمراض الحركة النقابية، تتضافر لتنتج مشاهد فاتح مايو مؤسية، حيث الطبقة العاملة التي تحمل الاقتصاد ومجمل المجتمع على اكتافها، تستعرض ضعفها في يوم نضالها العالمي. واقع غير محتوم، ناجم عن سياسات يمكن مقاومتها وهزمها بعزيمة مناضلي طبقتنا ومناضلاتها.

الغلاء: الوجه الحقيقي لـ «الدولة الاجتماعية»

بقلم؛ وائل المراكشي

بعد حملة إعلامية امتدت على أكثر من عقد، قررت الدولة أخيرا إطلاق الرصاصة الأخيرة على ما تبقى من صندوق المقاصة، بإعلان مديرية المنافسة والأسعار والمقاصة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية ما أطلقت عليه «إصلاح منظومة دعم أسعار غاز البوتان بشكل جزئي».

كانت الحملة قائمة على إعلان زيادة أسعار غاز البوتان ثم التراجع عن القرار وهكذا دواليك. وكان ذلك استمزاجا لمدى تقبل شرائح الشعب الكادح لذلك القرار. واضطرت الدولة إلى التراجع عن ذلك في اللحظات التي كانت تواجه فيها نضالات عمالية وشعبية، وعلى رأسها حراك الريف -2016 2017.

كان إعداد ميزانية العام 2023 إحدى تلك الحملات، حيث روجت الدولة أرقام عن ضخامة ما يبتلعه صندوق المقاصة لدعم أسعار غاز البوتان، معززةً بمقارنات مع نظيرها للسنة الماضية، وبرسم منحنى تطور هذا الانفاق في أمد طويل. إنها عين الطريقة المستعملة عند كل تحضير للإجهاز على مكسب شعبي، أي القصف الإعلامي لتمهيد الطريق، لاسيما أنه قلما يصطدم بحملة تنوير مضادة، واستعملت حجة استفادة فئات غير مُسْتَحِقّة، منها كبار المستثمرين في الزراعة، لعرض بديل الدعم المباشر للمستحقين، هذا الدعم الذي لا ينتظر سوى جاهزية ما يسمى بالسجل الاجتماعي الذي سيحصر الفقراء "الحقيقيين"[1]، وهو نفس ما تضمنه بلاغ مديرية المنافسة والمقاصة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية. إذ استعملت لتبرير «إصلاح منظومة دعم أسعار غاز البوتان بشكل جزئي»: «في إطار تنزيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر 3.6 مليون أسرة مستفيدة إلى غاية أبريل الماضي)، اعتمادا على مبدأ الاستهداف الأنجع للأسر المستحقة للدعم عبر السجل الاجتماعي الموحد، والذي قامت الحكومة بتعزيزه بمجموعة من البرامج الاجتماعية منها تعميم التغطية الصحية 4.2 مليون أسرة مستفيدة من أموتضامن، وبرنامج دعم السكن (330 ألف أسرة على مدى 3 سنوات)...».

كما استعانت البلاغ أيضا بمبرر رفع أجور الموظفين والأجراء، ليقول في خاتمته: «ستتم مباشرة إصلاح منظومة دعم أسعار غاز البوتان بشكل جزئي وفق هذا المنظور الإصلاحي. سيتم الشروع ابتداء من يوم 20 ماي 2024، في التقليص الجزئي من الدعم الموجه لقنينات غاز البوتان برسم سنة 2024 بما قدره 2,5 دراهم بالنسبة لقنينة غاز البوتان من فئة 3 كغ، و10 دراهم لقنينة غاز البوتان من فئة 12 كغ».

وليس هذا طبعا سوى تنفيذا لما ورد منذ أبريل 2021 في تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد: «تقترح اللجنة توفير دخل أدنى للكرامة يستهدف الأسر الفقيرة والهشة وذوي الاحتياجات الخاصة (الأشخاص المسنين غير المتوفرين على دخل، الأشخاص في وضعية إعاقة)، والذي من شأنه أن يعوض مجموع المساعدات المالية وآليات الدعم والمقاصة المعمول بها حاليا».

إنها آلية مقايضة قيمة اجتماعية كبرى، تتمثل في الدعم العمومي المباشر عبر صندوق مقاصة يجب أن يموَّل على ضرائب تصاعدية على الرأسماليين، مقابل مكاسب مادية فورية لكنها سهلة الاسترداد: الدعم المباشر، عبر تحويلات مالية بائسة (500 درهم شهريا، ويمكن أن يصل إلى أكثر من 1000 درهم شهريا حسب تركيبة كل أسرة وعدد أطفالها)، وزيادات في الأجور سرعان ما سيقضمها التضخم والغلاء والضرائب. كما أن منطق «الاستهداف الأنجع للأسر المستحقة للدعم» المعتمد على «مؤشر اجتماعي واقتصادي عكس المستوى السوسيو اقتصادي لكل أسرة»، يتيح للدولة تقليص دائرة المستفيدين كلما قررت أن مستوى المؤشر قد شهد تحسنا. وكان هناك استياء واسع في صفوف أسر (كانت مسجلة سابقا في نظام رامید) حُرمت من ذلك الدعم، بمبرر أن مؤشرها الاجتماعي يتجاوز المعدل المقبول جراء أمور تافهة مثل الانخراط في الأنترنت أو امتلاك هواتف نقالة.

لا تدل الحماية الاجتماعية المعممة وآليتها المسماة «السجل الاجتماعي الموحد» إلا عن قعر هاوية الفقر، يعبر عنه الإقبال الكثيف لملايين الفقراء على المكتبات ومحلات الانترنت في الأحياء الشعبية والمراكز القروية من أجل التسجيل في المنصة الالكترونية المحدثة لذلك الغرض. وبعد لحظة وهم لم تدم طويلا، وجهت الدولة صفعات اجتماعية لهذه الفئات؛ الأولى على الخد الأيمن باعتماد معايير مضيِّقة للمؤشر الاجتماعي وحرمان أسر استفادت من التحويلات بمبرر أن المؤشر تحسن، وصفعة أخرى وهي الأقوى تمثلت في زيادة أسعار قنينات غاز البوتان.

لكن أغلب الاستياء لم يوجه إلى المبدأ، بل كما يحدث غالبا يجري مواجهة الواقع بذلك المبدأ. وانتشر على وسائل التواصل الاجتماعي ما يشير إلى أن ما قامت به الدولة يناقض ادعاءاتها حول «الدولة الاجتماعية». لكن القبول بالمبدأ يستدعي قبولا بنتائجه، والعكس صحيح، فالنضال ضد ما قامت به الدولة من زيادة أسعار البوتان يستدعي النضال ضد مجمل ما تسميه «الحماية الاجتماعية المعممة» و«الاستهداف المباشر بالدعم للأسر الأشد فقرا»، وهما مضمون ما تسميه الدولة في أدبياتها «دولة اجتماعية».

لقد حولت الدولة ملايين الشعب الكادح إلى شحاذين ومتسولين يصطفون في طوابير طويلة طمعا في نيل دريهمات من برامج «تيسير» و«دعم الأرامل والمطلقات»... وبعد ذلك قامت بتجميع صنوف الفتات ذاك تحت مسمى «استهداف الأسر الأشد فقرا بالدعم». أما الشرائح المنظمة من الشغيلة فيتيح لها نضالها الحصول على زيادات في الأجور، تقدمها الدولة على أنها نتاج «جولات الحوار الاجتماعي». لكن كل هذا لا يؤدي إلا إلى زيادة مظالم الشعب وحرماناته. فكل مكسب مادي آني تقابله الدولة بهجوم كاسح على ما يشكل مكاسب تاريخية: جودة ومجانية الخدمات العمومية، تحرير الأسعار... إلخ.

سبق أن هب الشعب ضد غلاء الأسعار في موجات نضال متتالية، كانت إحداها في سنة 2007 عندما أسست تنسيقيات مناهضة لغلاء الأسعار، وابتداء من 2006 ستمتد حتى 2012 مقاطعة سكان بوعرفة أداء فواتير الماء بسبب الغلاء، وفي 2018 شهد البلد موجة مقاطعة عارمة للسلع الاستهلاكية بدأت من الانترنت لتنتقل للواقع. لكن اللحظة التي اضطرت فيها الدولة إلى تنازل كبير فيما يخص صندوق المقاصة هي سنة 2011، حين امتدت نيران الحريق الثوري الذي عم المنطقة إلى المغرب تحت عنوان «حراك 20 فبراير» وما وازاه من حراك شعبي وعمالي. بلغت فبعد سنوات من إصرار الدولة على «إصلاح» صندوق المقاصة» اضطرت لإطفاء ذلك الحراك إلى رفع النفقات العمومية بنسبة 15.9%، خاصة تحت تأثير دعم نفقات الاستهلاك والأجور.

الدرس واضح: فقط نضال عام لا يقتصر فقط على تحسينات مؤقتة سهلة الاسترداد، هو ما يجعل الدولة تخضع وتستجيب للمطالب الشعبية. لعل هذا الدرس يكون موجها للنضالات الجارية حاليا خاصة في صفوف شغيلة الدولة (الجماعات المحلية، الصحة، العدل، التعليم...)، لتتضافر مع نضالات باقي أقسام الشغيلة الأخرى في القطاع الخاص، من أجل إنمائها نحو إضراب عام عمالي وشعبي.

1 - افتتاحية موقع المناضل-ة، 07- 11- 2022، https://www.almounadila.info/archives/11358.

مقابلة مع المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابيه Ilan Pappé 2023/12/8 : «إننا نواجه أيديولوجية يهودية عنصرية تعتقد أن لديها رخصة أخلاقية للقتل»

إيلان بابي هو مؤرخ إسرائيلي مناهض للصهيونية، وأستاذ في جامعة إكستر، ومدير المركز الأوروبي للدراسات الفلسطينية، ورفيق درب في النضال من أجل تحرير الشعب الفلسطيني. وهو مؤلف العديد من الكتب، من ضمنها كتاب «التطهير العرقي لفلسطين» (فايار، 2006).

في يوم السبت 25 نوفمبر/تشرين الثاني، تشكل طابور طويل خارج مكتبة جامعة جنوة: ينتظر مئات الأشخاص من أجل حضورندوة نظمتها حركة مقاطعة إسرائيل مع المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابي، في جنوة وأسوباسAssopace وتامو إيديزيونيTamuEdizioni . تمكن سبعمائة شخص من الدخول، فيما اضطر الباقون إلى البقاء خارجا. كان حدثًا طال انتظاره مع أحد أبرز ممثلي العالم الأكاديمي الإسرائيلي ورواية مضادة ترتكزعلى أبحاث تاريخية قاطعة.

أعلن بابي في نهاية النقاش المطول: «يعلمنا التاريخ أن إنهاء الاستعمار ليس عملية سهلة بالنسبة للمستعمر»، «إنه يفقد امتيازاته، يجب أن يعيد الأراضي المحتلة، يجب أن يتخلى عن فكرة الدولة القومية أحادية العرق. يعتقد دعاة السلام الإسرائيليون أنهم سيستفيقون يومًا ما في دولة مساواة وديمقراطية. لن يكون الأمر بهذه السهولة، لأن عمليات إنهاء الاستعمار مؤلمة: يبدأ السلام عندما يُقبل المستعمر على التخلص عن مؤسساته الخاصة ودستوره وقوانينه والتوزيع الجاري لموارده. في اليوم الذي ينتهي فيه استعمار فلسطين، سيختار بعض الإسرائيليين المغادرة، وسيبقى آخرون في أرض حرة حيث لن يكونوا فيها سجّانين لأحد. كلما كان الإسرائيليون على علم بذلك، كلما كانت العملية أقل دموية. على كل حال، فإن التاريخ دائمًا في صف المضطهَدين، ومصير كل أشكال الاستعمار هو الزوال.

أجرت ChiaraCruciati، الصحفية في صحيفة البيانIl manifesto ، مقابلة مع البروفيسور بابيه على هامش الحدث.

المصدر: https://ujfp.org/interview-avec-lhistorien-israelien-ilan-pappe-nous-sommes-confrontes-a-une-ideologie-juive-raciste-qui-croit-quelle-a-un-permis-moral-de-/tuer

ChiaraCruciati: خلال سنوات، كان هناك حديث عن تحويل الضفة الغربية إلى غزة: حصار غزة كنموذج لإدارة الجزر الفلسطينية التي قسمت إسرائيل الضفة الغربية إليها. هل سيحدث العكس الآن؟ هل ستصبح غزة هي الضفة الغربية؟

ألان بابيه: لا أعتقد أن لدى إسرائيل خطة في الوقت الراهن. هناك عدة خيارات. أحدها هو إنشاء ما يشبه المنطقة (أ) أو (ب) في غزة [جزأت اتفاقيات أوسلو المنطقة الفلسطينية في الضفة الغربية إلى ثلاثة قطاعات إدارية تسمى المنطقة (أ) والمنطقة (ب) والمنطقة (ج)]: فكرة «المعتدلين»، مثل غانتس Gantzوغالانت Gallant، هي تسليم جزء من قطاع غزة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية وإنشاء منطقة عازلة بمساحة 5 إلى 7 كيلومترات. هذه فكرة سخيفة: يبلغ قطاع غزة بالكاد 12 كيلومترًا في أعرض نقطة فيه. أما الخيار الآخر، الخاصباليمين المتطرف في السلطة، فهو التطهير العرقي على أوسع نطاق ممكن، عبر طرد الفلسطينيين إلى مصر أو على الأقل إلى جنوب غزة، ونقل المستوطنين إلى الجزء الشمالي. من السابق لأوانه معرفة ما سيحدث، كما أنه من السابق لأوانه معرفة كيف سيكون رد فعل العالم، وما إذا كانت ستندلع حرب في الشمال مع لبنان أو ما إذا كانت ستثير انتفاضة في الضفة الغربية.

ChiaraCruciati: بعد إنكار لمدة 75 عامًا، تذكر الحكومة الإسرائيليةالنكبة الآن علنًا، تتحدث عن النكبة في العام 2023، وعن الضرورة التاريخية للطرد. من أين يأتي هذا التخلي عن كل أشكال ضبط النفس، حتى اللفظي، حين يتعلق الأمر بالتطهير العرقي كحل؟

ألان بابيه: إن الذين أنكروا النكبة هم الوسط واليسار. لم ينكرها اليمين أبدًا، بل على العكس تمامًا: كان فخورا بها. لذلك ليس من المستغرب أن استُخدم هذا المصطلح. السبب الآخر هو أن إسرائيل ترى في 7 أكتوبر حدثًا غيّر كل شيء؛ فهي لم تعد تشعر بأنها ملزمة بالحذر في خطابها العنصري، عندما تتحدث عن الإبادة الجماعية والتطهير العرقي. فهي ترى في 7 أكتوبر ضوءًا أخضر للتحرك.

ChiaraCruciati: يدفعنا النمو التدريجي لليمين الإسرائيلي المتطرف والأكيد على مدى السنوات الثلاثين الماضية إلى ملاحظة تطور الصهيونية ذات الميل الديني. من خلال التصريحات التي أدلى بها أعضاء الحكومة، بدءًا من نتنياهو، التي تستحضر التوراة لتبرير فظائع وسياسات بن غفيرBen Gvir وسموتريتش Smotrich. ما هي الصهيونية اليوم؟ هل يمكننا أن نرى في هذا التطور عملية انهيار داخلي؟

ألان بابيه: حتى قبل 7 أكتوبر، لم يعد الأمر يتعلق بالصهيونية. كان الأمر يتعلق بالذهاب أبعد من ذلك، نحو يهودية مسيانية. هؤلاء الأشخاص، مثل المتعصبين الإسلاميين، يؤمنون بأن الله في صفهم. لقد كان تطورًا أيديولوجيًا تجاوز الصهيونية البراغماتية الليبرالية دافعا إياها إلى السقوط. واليوم، نحن أمام أيديولوجية يهودية مسيانية وعنصرية وأصولية يهودية لا تؤمن فقط بأن فلسطين ملك للشعب اليهودي فقط (كما أكد نتنياهو بقانون الدولة القومية لعام 2018)، بل تعتقد أن لها الحق الأخلاقي في قتل وطرد جميع الفلسطينيين. هذا تطور

التتمة في الصفحة 10

النظام الإيراني الرجعي ليس حليفا لفلسطين

20 مايو 2024

بقلم، عمر حسن

المصدر: https://redflag.org.au/article/irans-reactionary-regime-is-no-ally-of-palestine

الولايات المتحدة أو حتى يواجهونهما عسكريًا. الدولة الإيرانية الحالية هي نتاج مشوه لثورة 1978-1979. في تلك السنوات المجيدة، انتفض الشعب الإيراني ونجح في إطاحة ديكتاتورية مدعومة من الولايات المتحدة بقيادة الشاه الثري. قادت الحركة طبقة عاملة بالغة التنظيم، وسرعان ما انتشرت الحركة لتشمل جميع السكان تقريبًا. وتشكلت مجالس ثورية في أماكن العمل والجامعات والمجتمع برمته.

وفتحت الثورة نقاشًا سياسيًا واسع النطاق حول مستقبل إيران، حيث ناضلت مختلف الأحزاب والمنظمات لإقناع الأغلبية برؤيتها. لكن رجال الدين الرجعيين تمكنوا من استخدام قاعدتهم في المساجد و بين صغار أصحاب المتاجر وجزء من فقراء المدن للاستحواذ على الثورة واحتوائها. صعد آية الله روح الله الخميني ليصبح المتحدث الأبرز باسم الحركة، مستبعدًا الأصوات الأكثر راديكالية وداعيا على الديكتاتورية. وما سهّل ذلك هو السياسة الستالينية الرهيبة التي اتبعها جزء كبير من اليسار، والتي دافعت عن الخميني في إطار إصراره على أن إيران بحاجة إلى ثورة وطنية وليس إلى ثورة اشتراكية. بعد الثورة مباشرة، قام الرئيس العراقي صدام حسين بغزو إيران على أمل الاستيلاء على أراضٍ. وكان أي إيراني يعارض الحرب أو ينتقد الحكومة لأي سبب من الأسباب يوصم بالخيانة ويزج به في السجن. وفي السجن، كان الناس يتعرضون للتعذيب حتى الموت. اختفى الكثير منهم ولم يظهر لهم أثر بعد ذلك.

تم القضاء على آلاف الشيوعيين والقوميين العرب والأكراد والنسويين والأقليات الدينية وغيرهم بسبب موجة القمع هذه. في غضون بضعة أشهر فقط، في عام 1988، أعدم النظام 30,000 سجين، وكان العديد منهم أعضاء في اليسار المنظم. شهدت هذه الفترة تطبيعًا لأساليب القمع القاسية المستخدمة ضد السكان منذ ذلك الحين.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الوحشية، لم ينجح الملالي في سحق المطالب الشعبية بالتغيير. فقد كانت هناك دورات لا حصر لها من المعارضة للحكومة، والمطالبة بتحسين سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. ومنذ عام 2009، اتحدت هذه الحركات في عدة موجات من الاحتجاجات والإضرابات. وقد تعمقت هذه الحركات والمطالب مع مرور الوقت، حيث بدأت بدعوات معتدلة إلى حد ما لإضفاء ليبرالية على النظام، ثم تطورت إلى رفض تام للديكتاتورية الدينية. وانتقدت السياسة الاجتماعية للحكومة، لكنها أبرزت أيضًا الظلم الاقتصادي العميق للرأسمالية الإيرانية.

كانت حركة «المرأة ،الحياة ،الحرية» في عام 2022 رمزًا لهذه الدينامية. بدأت عندما قتلت شرطة الآداب المقيتة المرأة الكردية جينا أميني .

تعرضت أميني للضرب حتى الموت لرفضها ارتداء الحجاب الإجباري. أشعل هذا الأمر شرارة حركة من النساء والشباب في جميع أنحاء البلد، حيث ندد بعض المشاركين فيها أيضًا بالقمع الخاص للأكراد والأقليات الأخرى. والأهم من ذلك، أضفى العمال الثوريون بُعدًا نضاليًا طبقيًا على الحركة.

حاول الملالي سحق الحركة، فأطلقوا العنان لميليشياتهم على المتظاهرين السلميين، وسجنوا آلاف المتظاهرين، بل وسمموا المئات من الناشطات في مجال حقوق المرأة في المدارس الثانوية والجامعات. ولكن عندما فشل ذلك في تحطيم معنويات النساء الملهمات ومؤيديهن، اضطر النظام في نهاية المطاف إلى تخفيف شرط الحجاب بقصد تهدئة التمرد.

وردًا على هذه موجات النضال المتنامية هذه، حاول المحافظون المتشددون في الحكومة حشد أنصارهم حول أجندة شعبوية رجعية. وقد جربوا الحيل الاقتصادية والسياسية على حد سواء لحشد الدعم. فقد طرح الجناح المحافظ في المؤسسة الحاكمة برامج رعاية اجتماعية موسعة لإرشاء قسم من الفقراء. ويمكن أن يكون ذلك فعالاً عندما تكون المعارضة الرسمية ملتزمة تماماً بآليات السوق النيوليبرالية.

لكن الحروب الثقافية لا تقل أهمية في تعزيز قبضة الكتلة المحافظة القائمة حاليًا في السلطة. فهم يروجون بشكل وقح نسختهم الرجعية من القيم الإسلامية «التقليدية»، ويهاجمون النسويات باعتبارهن «عميلات للغرب» ويندون بالأقليات العرقية والثقافية والدينية العديدة في إيران باعتبارها خائنة للأمة.

ويتمثل جزء من هذا البرنامج الدعائي في التأكيد على أن الجمهورية الإسلامية هي خصم مبدئي وثابت للإمبريالية الأمريكية في المنطقة. واليمين المتشدد هو الأكثر التزامًا بهذا الموقف الخطابي الذي يبدو راديكاليًا، بينما يميل الليبراليون والإصلاحيون إلى الدفاع عن إعادة بناء العلاقات والتعايش السلمي. ويحظى الموقف الأول بشعبية نظراً للتاريخ الرهيب للتدخل الغربي في البلد. فالشاه نفسه تم تنصيبه ودعمه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعد انقلاب على زعيم قومي تقدمي سابق. وفي المقابل، منح الشاه الشركات الغربية إمكانية الوصول بسخاء إلى حقول النفط الوفيرة في البلد.

ومن المهم فهم هذا الأمر بشكل خاص في الوقت الذي تحاول فيه إيران توسيع دائرة نفوذها في المنطقة، بادعاء انها تقود «محور المقاومة». ويتجلى ذلك بوضوح أكبر في حالة حزب الله، المنظمة التي أصبحت الآن عنصرًا فاسدًا في المشهد السياسي اللبناني. فهو حزب مؤيد للرأسمالية، ومعادٍ للنضال العمالي وطائفي ومُحافظ للغاية عندما يتعلق الأمر بالقضايا الاجتماعية. وقد انكشف مدى سياسة حزب الله المعادية للثورة خلال الربيع العربي، عندما تحالف مع الحكومات السورية والإيرانية والروسية لإغراق الثورة السورية في الدماء. و ليس الأمر مفاجئًا بالنظر إلى أن الحزب أسسه رجال دين منحازون تمامًا للتوجهات السياسية والتنظيمية الإيرانية، ويمثل الآن بعض أغنى الشخصيات اللبنانية.

ومع أن حزب الله هو الحليف الأكثر فاعلية لإيران، فإن لديها شبكة متنامية من الفاعلين في العراق والبحرين والسعودية واليمن. وحتى إن كانت هذه القوى تقدم نفسها في بعض الأحيان على أنها معادية للولايات المتحدة ومؤيدة للفلسطينيين، فإن سياساتها رجعية تمامًا. ففي العراق، قامت الميليشيات الطائفية المدعومة من إيران بتخريب ونهب ما تبقى من البلد بعد الانسحاب الأمريكي في عام 2011. وكلما انتفض الشعب العراقي للمطالبة بالتغيير، واجهته السلطة القمعية للدولة، التي تميل هي الأخرى إلى التأثر بإيران - والميليشيات المختلفة. وفي هذا السياق، فإن الهجمات التي تشنها هذه الأخيرة بين الحين والآخر على آخر المواقع الأمريكية هي واجهة لقوة اجتماعية رجعية للغاية.

وعلى العموم، فإن الحكومة الإيرانية ليست جادة في معركتها ضد الإمبريالية. في الواقع، إيران هي ثاني أقوى لاعب إقليمي في الشرق الأوسط بعد إسرائيل. ومثلها مثل أي دولة إمبريالية إقليمية أخرى، تستخدم تدابير اقتصادية وعسكرية وثقافية لتوسيع نطاق نفوذها. ومبدأها الوحيد هو المصلحة الذاتية، وهو ما يفسر لماذا كان الملالي الذين يُفترض أنهم مناهضون للإمبريالية سعداء بدعم الحرب والعقوبات التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق في عام 1991.

وهو ما يعيدنا إلى فلسطين. إن دعم إيران الخطابي لتحرير فلسطين هو إحدى الطرق التي تحاول من خلالها ديكتاتوريتها الوحشية كسب الشرعية الشعبية في الداخل والخارج. لكن ادعاءها الواهي بأنها محور مقاومة هو مجرد واجهة لأجندة محلية ودولية مضادة للثورة. ومن غير المبرر أن يدعمها أي شخص من اليسار.

واقع البطالة بالمغرب؛ على ضوء المذكرات الأخيرة للمندوبية السامية للتخطيط

بقلم، سامي علام

فقد اقتصاد المغرب 157 ألف منصب شغل سنة 2023، وفي العام 2022 فقد 24 ألفا، ولم تتجاوز الوظائف المؤدى عنها المحدثة 50 ألفا، فيما تراجع معدل الشغل بأزيد من واحد في المئة. وزاد معدل البطالة ليرتفع عدد العاطلين عن العمل بنسبة 10 %. ومازال معدل البطالة مرتفعاً بين الشباب البالغين ما بين 15 و24 سنة، حيث يبلغ 33,6 في المائة، وفي صفوف حاملي الشهادات انتقل معدل البطالة من 18,6% إلى 19,7%. أما في صفوف الأشخاص الذين لا يتوفرون على أي شهادة، فقد انتقل المعدل من 4,2% إلى 4,9%، وانتقل معدل نقص الشغل من 9% إلى 9,8% على المستوى الوطني، ومن 8,1% إلى 8,7% بالوسط الحضري ومن 10,4% إلى 11,6% بالوسط القروي.

ضمت خمس جهات بالمملكة 72,6% من مجموع السكان النشيطين (البالغين من العمر 15 سنة فما فوق)، في المرتبة الأولى جهة الدار البيضاء-سطات بنسبة 22,4% من مجموع السكان النشيطين، تليها الرباط-سلا-القنيطرة (13,8%)، ومراكش-آسفي (13%)، وطنجة-تطوان-الحسيمة (11,8%)، وفاس-مكناس (11.6%). كما ضمت خمس جهات سبعة عاطلين من كل عشرة أشخاص نشيطين، أي بنسبة (69,8%) على المستوى الوطني، تتقدمها جهة الدار البيضاء-سطات بنسبة (25,8%)، تليها فاس - مكناس (12,7%) والرباط-سلا-القنيطرة (12,3%)، والجهة الشرقية (9,7%)، ثم طنجة-تطوان-الحسيمة بنسبة (9,2%).

اتخذت البطالة طابعا نسويا، فحسب دراسة مقطعية للمندوبية السامية للتخطيط في مارس 2024، وصلت نسبة عدم نشاط النساء (73%) فيما بلغت (7.5%) لدى الذكور. وترتفع هذه النسب وسط المتزوجات إلى 81,9% مقابل 3,1% لدى المتزوجين، وتزداد هذه النسب كلما كانت لأسرة أطفال، بحيث أرجعت المندوبية ذلك لاعتبارات ثقافية واجتماعية وتقليدية، حتى وإن كانت المرأة شابة وحاملة لشهادة التعليم العالي.

وضع هشاشة بالغة، تطال في المقام الأول النساء والشباب. واقع تديمه أزمة مستفحلة على كافة الصعد. قطاعات مشغلة متقلبة أغلبها خدماتية (تجارة وسياحة...) سهلة الاهتزاز بفعل الأزمات، وقطاع فلاحي شديد التأثر بالتغيرات المناخية المتطرفة الجارية.

إنه واقع لا تعكس حقيقته المعطيات الرسمية التي تدمج ضمن العاملين مختلف أنواع العمل الهش في القطاع المهيكل وغير المهيكل وأشكال عمل بسيطة كالباعة الجائلين ومساحي الأحذية، كما لا تأخذ في الاعتبار العمل الموسمي وغير القار في الوسط القروي، وأشكال العمل المجاني المنتشر تحت غطاء التدريب.

تدخل الدولة لمواجهة البطالة جعجعة بلا طحين، فما الغاية منه؟

بقلم، سامي علام

أمام فداحة الأرقام المتعلقة بالبطالة في البلد والكارثة الاجتماعية المفجعة التي خلفتها سنوات من تطبيق سياسات اقتصادية ليبرالية مملاة من المؤسسات المالية الدولية المانحة، لم يتجاوز تدخل الدولة بشكل مستعجل إنشاء ثلاث لجان رئيسية، لإدارة ومواكبة سياسات التشغيل بالبلد، وهي اللجنة الوزارية للتشغيل، برئاسة رئيس الحكومة، وتهدف إلى وضع التوجهات الإستراتيجية الخاصة بسياسات التشغيل ومواكبة تنفيذها بتشاور مع مختلف الفاعلين، وتدعمها اللجنة التقنية للمتابعة، التي يرأسها الوزير المكلف بقطاع التشغيل، وتتكلف لجنة مراقبة سوق الشغل بمتابعة نتائج تنفيذ المخططات القطاعية على مستوى إحداث مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة.

كما أطلقت المندوبية السامية للتخطيط عملية تحديث البحث الوطني للتشغيل في المغرب خلال سنتي 2024 و2025، لرصد التحولات العميقة في سوق الشغل، بهدف ملاءمة آليات القياس وتتبع الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمغرب، مع مراجعة الإطار ألمفاهيمي، وإدماج المعايير الدولية الجديدة بتشاور مع خبراء منظمة العمل الدولي وشركاء آخرين.

إن الإجابة العملية للدولة عن هذه المعضلة الاجتماعية هي إعادة النظر في طريقة إجراء البحوث والدراسات حول الشغل وإنشاء لجن رصد. إنها هذا لا يعني غير إطلاق أبحرتها لحجب الكارثة، وشحذ معاولها لطمس معالم الجريمة. لم تخرج هذه الإجراءات عما قامت به الدولة سابقا، دون أن تتجاوز الكارثة، فإلى جانب عقدها لمناظرات وطنية وجهوية حول التشغيل، أنشأت وكالة ANAPEC للسمسرة في تشغيل الكفاءات، وأشرفت على برامج (المقاولين الشباب) للتشغيل الذاتي، بتسهيل إجراءات الاقتراض للشباب الراغبين في إنشاء مقاولات ذاتية انتهى جلها للفشل وحتى لمتابعة أصحابها قضائيا. إن غاية الدولة من هذه الإجراءات ليس مواجهة البطالة، بقدر ما هي موجهة لتخبيل عقول الشباب حول أصل الكارثة؛ النظام الرأسمالي، وما تقوم به من تنفيذ للسياسة النيوليبرالية التي تخدم كبار المستثمرين، محليين وأجانب، وبالتالي تفادي مواجهتها، لذلك تغدق الأموال الطائلة على لجن ومؤسسات ومكاتب دراسة دون طائل.

يتبع

السودان: عام من الحرب العبثية والعنف الشديد ضد السكان في السودان

صدفة* 22 مايو 2024

اندلعت الحرب في السودان يوم 15 أبريل/نيسان من العام الماضي ولا تزال تعصف بالبلاد حتى يومنا هذا. في هذه «الذكرى السنوية» الحزينة، نلقي نظرة على العام الماضي. رغم الصدمات والأهوال التي يواجهها الشعب السوداني بشكل يومي، إلا أنه يواصل التعبئة مطالبا بإنهاء القتال والعودة إلى انتقال ديمقراطي.

***

عودة إلى أبريل 2023: وضع هشّ

في أعقاب انقلاب الجنرال البرهان في أكتوبر 2021 على المكون المدني في الحكومة الانتقالية، والذي كان يهدف إلى السماح بإدخال الديمقراطية التي نادى بها الشعب السوداني خلال الثورة، واصل الشعب السوداني التظاهر رفضًا للانقلاب بواسطة المظاهرات والإضرابات والاحتجاجات. في أبريل 2023، وتحت الضغط والعزلة المتزايدة، أعاد الفريق أول البرهان (قائد الجيش السوداني) فتح النقاشات حول الانتقال المدني.

وكان الهدف هو التوصل إلى اتفاق لكسر الجمود. لكن هذه المناقشات–التي ركزت بشكل خاص على إصلاح المؤسسة العسكرية والجدول الزمني لهذا الإصلاح–أشعلت التوترات بين البرهان وحليفه محمد حمدان دقلو (المعروف باسم "حميدتي")، قائد ميليشيا "قوات الدعم السريع". دعا الثوار المدنيون إلى حل جميع الميليشيات وتشكيل جيش واحد موحد منفصل عن السلطة السياسية. لكن قوات الدعم السريع–التي كانت قد أصبحت قوية مثل الجيش نفسه–لم يكن لديها مصلحة في أن يجري حلها ودمجها في الجيش.

ازداد التوتر بين البرهان وحميدتي بشكل حاد. وبالتوازي مع قيامه بزيارة استراتيجية إلى الإمارات العربية المتحدة، التي تدعمه، بدأ حميدتي في نشر جنوده في مواقع استراتيجية مختلفة، بما في ذلك مروي، حيث يقع المطار العسكري للجيش السوداني.

15 أبريل، اليوم الذي تداعى فيه كل شيء

كان من المفترض أن يكون يوم احتفال بالعيد. ولكن في ذلك الصباح، استيقظ سكان الخرطوم على أصوات إطلاق النار والانفجارات. كانت الحرب قد اندلعت للتو بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع. من أطلق الطلقة الأولى؟ ما زلنا لا نعرف. لأول مرة في تاريخ السودان تندلع الحرب في العاصمة، بالقرب من القصر الرئاسي. ذُهل الناس. ظنّا منهم أن القتال لن يدوم سوى ساعات قليلة، غادر العديد من الناس منازلهم، متخيلين أنهم سيعودون في مساء اليوم نفسه. لكنهم لم يعودوا أبدًا.

استمرت الصدمة في الأيام التالية. وتركز اهتمام المجتمع الدولي (الولايات المتحدة والدول الأوروبية ودول الخليج) بشكل رئيسي على إجلاء رعاياها. واعتبر السكان السودانيون مغادرة الأجانب من هذه الدول بمثابة تخلٍ المجتمع الدولي عنهم. تُرك السودانيون والأجانب من الجنسيات الأخرى الذين لم يتم إجلاؤهم (خاصة الأفارقة) ليدافعوا عن أنفسهم في خضم القتال.

بين المجازر المتكررة ومحاولات التفاوض: ملخص عام من الحرب

لأكثر من ثلاثة أسابيع، تعرضت العاصمة وعدة بلدات في دارفور (نيالا والفاشر) وكردفان (الأبيض) لقتال متواصل بين قصف الجيش ونيران قوات الدعم السريع. وقد سارع السكان إلى الإبلاغ على شبكات التواصل الاجتماعي عن عمليات السطو والسرقة والاغتصاب التي قام بها جنود قوات الدعم السريع والجيش. استمر السودانيون في مغادرة منازلهم بشكل جماعي متجهين من العاصمة إلى الأقاليم (واد مدني والجزيرة وبورتسودان)، وكذلك إلى مصر وإثيوبيا وتشاد وجنوب السودان.

في مايو 2023، عُقدت مفاوضات في جدة بوساطة الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية. وكان الهدف هو جمع الجنرالين إلى طاولة المفاوضات. لكن هذه المبادرة كان مصيرها الفشل: في الوقت نفسه، بدأت قوات الدعم السريع مذبحة (وُصفت بالإبادة الجماعية) في الجنينة، وهي بلدة حدودية مع تشاد في غرب دارفور[1].

مذبحة الجنينة هي استمرار لتاريخ الإبادة الجماعية في دارفور التي وقعت في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدعم من جيش عمر البشير وحكومته. يشير مصعب، وهو ناشط سوداني في المنفى، بأصابع الاتهام إلى المسؤولية المزدوجة لقوات الدعم السريع والجيش في هذه المجازر:

"العسكر مسؤولون عن كل ما يحدث، حتى أثناء الإبادة الجماعية في دارفور عام 2003، كانوا شهودًا على المذبحة. يسمح وجود الميليشيات للجيش السوداني بإلقاء المسؤولية عليها. من المفترض أن يكون الجيش هو أول من يتجنب الدخول في حرب، ولكن في السودان يحدث العكس.

في ديسمبر 2023، سقطت بلدة واد مدني في أيدي قوات الدعم السريع، بعد أن تخلى الجيش مرة أخرى عن السكان المحليين. استمر الدمار والقصف والسرقة والنهب في جميع أنحاء البلاد، وانتشر تدريجياً من دارفور والعاصمة إلى الوسط والشرق.

في يناير 2024، وقع تجمع "التقدم"–المكون من عدة أحزاب سياسية–اتفاقًا مع قوات الدعم السريع في أديس أبابا، تعهدت فيه قوات الدعم السريع بضمان الانتقال المدني والديمقراطي في حال انتصارها في الحرب. هذا الاتفاق–الذي وقعه عبد الله حمدوك (رئيس الوزراء السابق في الفترة الانتقالية)–لاقى اعترَاضًا واسعًا واستهجانًا من الشعب السوداني الذي يعتبر أنه لا يمكن التوصل إلى تسوية مع قوات الدعم السريع.

وفي حين أن هذا الاتفاق جاء في وقت كانت فيه قوات الدعم السريع تتفوق على الجيش، إلا أنه كان أيضًا جزءًا من "التطبيع الدبلوماسي" للعلاقات مع قوات الدعم السريع. في الفترة ما بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2024، قام حميدتي بسلسلة من الزيارات الرسمية إلى دول الجوار، حيث تم استقباله كحليف دبلوماسي. ولكن في الآونة الأخيرة، انتصر الجيش السوداني–بفضل الطائرات الإيرانية بدون طيار–في عدة معارك كبيرة مع قوات الدعم السريع. وحتى يومنا هذا، لا تزال نتيجة الحرب غير مؤكدة إلى حد كبير.

حرب يصعب فهمها

الأسباب الكامنة وراء هذه الحرب غامضة ومحل جدل بين السودانيين، كما تشير خنساء، وهي ناشطة سودانية في المنفى، إلى أن الأسباب الكامنة وراء هذه الحرب غامضة ومحل جدل بين السودانيين:

"لا يوجد تحليل واحد متعمق للوضع الحالي في السودان، وهذا ما يجعلنا في حيرة من أمرنا. هناك أناس يؤيدون الحرب، ويريدون أن يسحق الجيش قوات الدعم السريع مهما كانت الظروف، ولكن هناك أيضًا أناس يرون أن قوات الدعم السريع حليف سياسي، أو آخرين لهم مصلحة في الحرب. وهناك أناس يقولون "لا للحرب"، ويعتقدون أنها أسوأ ما يمكن أن يحدث. ومع كل هذا الكلام، لا يمكننا أن نجد الاتجاه الصحيح أو الأدوات المناسبة لنكون أكثر فعالية. لأن هناك نقص في التحليل وليس لدينا بوصلة.

يعتقد البعض أنها حرب سلطة بين رجلين،

التتمة في الصفحة 07

السودان: عام من الحرب العبثية والعنف الشديد ضد السكان في السودان

صدفة* 22 مايو 2024

لمجرد مصالحهما الشخصية. بالنسبة لخالد -وهو ناشط سوداني في المنفى- يمكن تحليل الحرب من وجهة نظر نسوية، على أنها "تنافس على الفحولة بين جنرالين يأخذان الشعب السوداني رهينة". وترى أخريات أنها "حرب بين مجموعات اجتماعية وثقافية مختلفة في المجتمع"، مع بعد عنصري يؤدي إلى إبادة جماعية. ويرى آخرون أنها حرب "إمبريالية"، حيث أن كلا المجموعتين المتقاتلتين مدعومتان من قبل قوى أجنبية مختلفة تطمع في السودان لموارده الطبيعية وموقعه الاستراتيجي. وترى الخنساء أن "الحرب هي مرحلة عنيفة جداً تترجم حقيقة أن هناك تنظيمات مسلحة تحاول الاستئثار بثروات البلاد وسلطتها بقوة السلاح وبأي وسيلة كانت".

ولكن بالنسبة للكثيرين، هي قبل كل شيء حرب "مضادة للثورة". فقد قضت على آمال الثورة المدنية والديمقراطية من خلال وضع البلاد في حالة من النار والدم. ودفعت العديد من نشطاء الثورة الملتزمين إلى المنفى. وبزعزعة استقرار البلاد بالكامل، سمحت هذه الحرب لقادة النظام السابق بالبقاء في السلطة دون محاكمة على الجرائم التي ارتكبوها على مدى عقود (خلال الديكتاتورية العسكرية ثم الانقلاب).

التعبئة والمقاومة

على الرغم من الألم والغضب الهائلين، لم يقل السودانيون كلمتهم الأخيرة ولا تزال شعلة المقاومة مشتعلة. ولا تزال التعبئة نشطة في البلاد (انظر مقالنا السابق). كثف المجتمع المدني جهوده للدعوة إلى إنهاء الحرب. في نوفمبر 2023، نشرت لجان المقاومة (منظمات المجتمع المدني التي تدار ذاتيًا في الأحياء والتي تقود حركة الاحتجاج منذ عام 2018) بيانًا يتضمن مقترحات ملموسة لإنهاء الحرب[2]، وإصلاح القوات المسلحة السودانية، وتشكيل حكومة مدنية وتحقيق العدالة لجميع ضحايا الحرب. وتعمل العديد من المبادرات المحلية على بناء التضامن في مختلف الأحياء، على الرغم من الوضع الإنساني الكارثي.

كما تتواصل المقاومة أيضاً في الشتات السوداني في جميع أنحاء العالم، على الرغم من أن الحرب لها تأثير كبير على السودانيين في الخارج (انظر مقالنا السابق). تشير رشيدة–وهي ناشطة سودانية في المنفى–إلى وجود فرق بين فترة ما بعد الثورة والوضع اليوم:

"خرج الناس بشكل جماعي بعد الانقلاب، لأنه كان هناك أمل. لكن الآن لا يوجد الكثير منا في المظاهرات. إنها الحرب، ولا يوجد أمل، نحن ضائعون. المظاهرات محزنة، لأنه لا يوجد أحد لم يتأثر بشكل مباشر بهذه الحرب.

ومع ذلك، فهي تواصل التعبئة إيمانًا منها بأن "هذا أقل ما يمكنني فعله" لدعم بلدها من فرنسا، وأنه "يجب ألا نستسلم".

في باريس، تظاهر ناشطون في ساحة الجمهورية ضد الحرب، وأسمع آخرون أصواتهم من خلال تعطيل "المؤتمر حول الأزمة الإنسانية في السودان" الذي نظمته القوى الدولية التي اتهمها العديد من الناشطين السودانيين بالسعي إلى تطبيع العلاقات الدولية مع قوات الدعم السريع والسير ضد إرادة الشعب السوداني. خرجت مظاهرات أمس في باريس ولندن وبوسطن ونيويورك وأوسلو وواسينغتون وفوينيو وكارديف في إطار "المسيرة العالمية من أجل السودان"، للمطالبة بوقف الحرب فوراً.

*صدفة هي مدونة فرنسية سودانية أنشأها مجموعة من الأصدقاء والناشطين الفرنسيين والسودانيين. هدفها مشاركة أو ترجمة المقالات التي كتبها سودانيون، أو شارك في كتابتها سودانيون وفرنسيون، حول الأخبار السياسية والاجتماعية والثقافية وتاريخ السودان والجالية السودانية في فرنسا. وهي المدونة https://blogs.mediapart.fr/sudfa، التي أُخذ منها هذا المقال

احالات:

[1] يحاول الصحفيون السودانيون وهيئات التحقيق اليوم فهم ما حدث في الجنينة خلال الأشهر القليلة الماضية وتقدير عدد القتلى: بعض الدراسات تقدر عدد القتلى في البلدة وحدها بما يتراوح بين 10,000 و15,000 قتيل، وهو ما يساوي العدد الإجمالي للقتلى في البلاد ككل، وفقاً للأمم المتحدة.

[2] سيتم ترجمة بيان لجان المقاومة بعد قليل على موقع صدفة.

النظام الإيراني الرجعي ليس حليفا لفلسطين

بقلم، عمر حسن

20 مايو 2024

من الصعب ألا يشعر المرء بالعجز وهو يشاهد الجيش الإسرائيلي مطلقا العنان للمجازر في غزة. في ظل هذا الوضع المروع، من السهل أن نفهم سبب بحث الفلسطينيين ومؤيديهم اليائس عن حلفاء من أي نوع. لذلك عندما شنّت الحكومة الإيرانية هجومًا عسكريًا على إسرائيل قبل بضعة أسابيع، احتفل كثيرون بذلك كعمل تضامني مع الفلسطينيين. وهل تدخلت حكومة ما في مكان ما أخيراً لتقديم الدعم العملي لسكان غزة المحاصرين؟

ولكن هذه المروية تنطوي على مشاكل كبيرة.

تتمثل أولى المشكلات الأولى في الحقائق المباشرة للوضع. فقد أوضحت الحكومة الإيرانية أن ما قامت به لا علاقة له بغزة على الإطلاق. إذ أوضح وزير خارجية إيران حسين أمير عبد اللهيان، لصحيفة فاينانشيال تايمز، أن حكومته أبلغت واشنطن قبل الهجوم بأن «عمليتها ستقتصر على هدف الدفاع عن النفس ومعاقبة إسرائيل». وبعد ساعات قليلة فقط من الهجوم، نشرت البعثة الإيرانية لدى الأمم المتحدة تغريدة على تويتر تقول فيها «يمكن اعتبار الأمر منتهياً». لم يكن ذلك رداً على إبادة غزة وسكانها، بل كان رد فعل تكتيكيا على هجوم إسرائيل على قنصلية إيران في دمشق.

أما المشكلة الثانية فأكثر عمومية وأهمية، وتتعلق بنوع المبادئ والسياسات التي يجب أن تدافع عنها حركتنا. فالقضية الفلسطينية تقوم على مبدأ تقرير المصير القومي، ومؤداه أنه لا يجوز أن يُحكم شعبٌ من قبل كيانٍ أجنبي أو مفروض. إن الحق في تقرير المصير القومي هو جزء من تقاليد ديمقراطية أوسع تؤكد على أنه ينبغي ألا يعاني أحد في ظل حكومة لم يختارها.

وبمعنى مهم للغاية، جميع الحكومات الرأسمالية هي ديكتاتورية أغنياء. لكن العديد من البلدان، مثل المملكة العربية السعودية وفيتنام وإيران والصين، تحرم العمال والفقراء من أي مساهمة في إدارة المجتمع. وهذا يعني حرمانهم من الحق في التظاهر والإضراب والتنظيم وحتى من التصويت.

ستكون ثمة نتائج عكسية إذا تحالفت حركة تناضل لتوسيع نطاق الحقوق الديمقراطية مع من يعادون علانية تلك المبادئ الديمقراطية نفسها. هذا من شأنه أن يجعلنا منافقين، مثل أولئك الذين ينددون بسخرية بانتهاكات حقوق الإنسان في الصين بينما يسمحون بها وينفذونها في غزة واليمن، مثل جو بايدن.

إن حكومة إيران نظام رأسمالي استبدادي يقمع شعبه بوحشية. ولا يمكن أن يكون لمثل هذه المؤسسة أي مصلحة صادقة في تحرير الفلسطينيين أو أي شخص آخر. وهذا صحيح حتى عندما ينتقد السياسيون الإيرانيون، لأسباب جيوسياسية عابرة، إسرائيل أو

التتمة في الصفحة 08